



اعتراف الأميركيين بنكسة

كاظم الموسوي*

لا تعبر تصريحات المسؤولين الأميركيين حول سيطرة «داعش» على مدن جديدة في العراق خصوصاً، وسوريا معها أو ضمنها، عن أي قلق أو حذر كما قالت جريدة «واشنطن بوست»، ولكنها تشرح التناقضات والتباينات التي تنفذها السياسات الأميركية وتنتهي بالجرائم الكارثية التي تعرت في غزو واحتلال أفغانستان والعراق. بل إن هذه التصريحات في النهاية تصب في خدمة «داعش»، أو هي لسان حال مشترك تكشف ما بين الإثنين من مشتركات من جهة وتفصح المخططات الأميركية لمستقبل المنطقة عموماً من جهة ثانية.

اعترفت اغلب التصريحات الرسمية الأميركية، لأول مرة منذ أكثر من عقد من تدمير العراق والمنطقة، بخاصة من القيادات العسكرية أو المتحدث باسم وزارة الحرب، البننتاغون، وكذلك من الرئيس باراك أوباما نفسه، بأن ما حصل في العراق أخيراً نكسة. وعادتها سعت الإدارة الأميركية، كمثيلة للغطرسة والعولمة المتوحشة وخطط الهيمنة الاستعمارية، الى ان تبرر ما تقوله أو تصرح به أيضاً. فتبرع الناطق باسم البننتاغون ليبرر بما هو أقبح من الذنب، الذي مارسه ادارته في غزو العراق واحتلاله ومشاريعها في الاستمرار الى بعد منه.

قال المتحدث باسم وزارة الحرب، ستيفن وارن، (يوم الخميس 21/5/2015) إن القوات العراقية اعتقدت أنها بسبب العاصفة الرملية «لن تتمكن من الحصول على دعم جوي»، مضيفاً: «نحن نعتقد الآن أن هذا كان أحد العوامل التي ساهمت في قرارها» الانسحاب من هذه المدينة التي سيطر عليها تنظيم «داعش». وأشار وارن إلى أن تخوف القوات العراقية لم يكن في محله، وشدد على أن انسحاب القوات العراقية من الرمادي كان نتيجة «قرار أحادي» اتخذه هذا المسؤول بناء على تحليله الخاطئ، مضيفاً أن حالة الاتصالات التي كانت قائمة في تلك اللحظة بين القائد العراقي والتحالف «ليست واضحة» حتى الآن. فهل يمكن تصديق مثل هذه التبريرات الكوميديّة؟ وهذه التناقضات المكشوفة في

التصريحات والتي بنى عليها ما حصل ولم يجر توضيحه أو تقريره بشكل يضع النقاط على الحروف فيه وفي غيره وما سبق وما سيأتي.

إن ما يحاول ترفيعه هذا الناطق الرسمي يكشف النوايا المبيتة والمخططات التي قامت بها إدارته كما حصل في الموصل من اعداد مسبق وشراء ذمم وتمويه وتضليل وأساليب باتت معلومة في التحضيرات ومعرفتها وحتى التهيؤ للتمهيد لها. وفي فبركة الإخبار والتصريحات وبثها عبر الآلة الإعلامية المشاركة في الحرب العدوانية على العراق والمنطقة بمختلف اللغات، بما فيها، الأكثر تخادماً، الناطقة باللغة العربية، لتشويه الوقائع وتصويرها بحسب رغبات الإدارة الأميركية ومشروعها الصهيوني غربي في المنطقة، من جهة، وفي تحميل المسؤوليات على ابناء الشعب وقواته المسلحة، بكل اوضاعها ونواقصها المعروفة، التي هي أيضاً من صناعة قوات الاحتلال وخطته ومخططاته في العراق والمنطقة، من جهة أخرى.

وبغض النظر عن تبريرات العسكريين، زادها الرئيس الأميركي في مقابلة له ليصب عليها ما يفصح المخططات الامبريالية وخدامها اصحاب النفط والغاز ومدن الملح المتخادمين بكل ما لديهم لتدمير المنطقة وخرابها. جاء في تصريحات أوباما من ان بلاده لم تخسر الحرب على تنظيم «الدولة الإسلامية» بعد سقوط مدينة الرمادي، واصفاً سيطرة التنظيم على المدينة بأنه «انتكاسة تكتيكية». وأوضح في مقابلة مع مجلة «ذي أتلانتك» (الخميس 21/5) أن الرمادي كانت عرضة للخطر لفترة طويلة جداً «لأن قوات الأمن العراقية الموجودة هناك لم تكن تلك التي قمنا بتدريبها ودعمها».

وتأتي أقوال مارتن ديمبسي، رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الأميركي، لتؤكد ما سبق، وتتناغم مع باقي التصريحات والأقوال، بل وتضيف الى كارثيتها وكوميديتها الواضحة، أو هي بعبارة أخرى تعترف على ذات الانغام الاستعمارية واستغلالها الكبير لثروات ومستقبل المنطقة. قال ديمبسي: «إن قوات الجيش العراقي التي كانت موجودة في مدينة

التصريحات المتناقضة
تفصح دائماً مخططات
الاميركيين وحلفائهم

من هو صاحب الارادة والاستعداد الحقيقي للقتال وهزيمة «داعش»؟ (أ ف ب)



الانتخابات التركية بين الوقائع واستطلاعات الرأي

هدى زرق*

تتشدد السلطات التركية بشأن ما تنقله وسائل الإعلام مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية في البلاد، بعد ان وجّه اردوغان انتقادات حادة لصحيفة «حرييت»، بسبب عنوانها الصحفية في صفحتها الأولى «حكم الإعدام بـ52 بالمئة من الأصوات»، في إشارة الى الرئيس المصري السابق محمد مرسي. ما عرضها لهجمات الإعلام الموالي للسلطة الذي اعتبرها محاولة للغمز من قناة اردوغان الذي حصل على نسبة مماثلة في الانتخابات الرئاسية. يخشى اتحاد الصحفيين الأتراك من مساواة الصحافة بالإرهاب ومن خطط الحكومة لاستغلال قوانين مكافحة الإرهاب لإغلاق صحيفتي «حرييت» «وزمان» ومصادرة أصولهما وشركاتهما الأم، وهما مصدر رئيسي لوسائل الإعلام المستقلة. في الوقت عينه لم يوفر اردوغان صحيفة «نيويورك تايمز» إذ هاجمها متهماً اياها «بالتدخل في شؤون بلاده الداخلية»، وبأنها تتخطى حدود الحرية بسبب مقال انتقدت فيه ممارسات الحكومة القمعية قبل الانتخابات، واعطى اوامره بالامتناع عن اعطاء مراسل الجريدة في تركيا الجنسية الفخرية.

وبينما تحتل الانتخابات البرلمانية مقالات الصحف وتعكس الأجواء حدة في المنافسة بين الأحزاب تتباين استطلاعات الرأي حول

مساعي العدالة والتنمية لتعديل الدستور وإقرار النظام الرئاسي لحكم البلاد. تبدو تحالفات الاحزاب بالرغم من اختلافاتها الايديولوجية حمالة لمفاجآت غير متوقعة، ولقد ظهرت أولى بوادرها بالتحالف الذي يقيمه حزب الشعب الجمهوري مع أحزاب إسلامية صغيرة مثل «السعادة» و«الامة».

حتى الآن لم يتورط أتباع
حزب الشعوب الديمقراطية
في العنف رغم التحريض

كذلك التحالف غير المعلن بين «جماعة الخدمة» والاحزاب الثلاثة مجتمعة. يخشى حزب العدالة والتنمية جماعة الخدمة، اي الغوليينيين، كونه يعلم ان باستطاعتهم استقطاب الاسلاميين المعتدلين وهم كثر في تركيا لذلك يشن اردوغان حملة شعواء عليهم قضائياً وسياسياً كما يحاول داوود اوغلو تصوير حزب الشعوب الديمقراطي بأنه مرتبط مع الإرهاب وهو ضد القيم

الدينية، فالهجمات المتكررة على مفار حزب الشعوب الديمقراطي هدفها أن يقوم الحزب برد فعل من خلال عمليات عنف حتى تتدهور مكانته في نظر الناخبين. لكن حتى الآن لم يتورط أتباع حزب الشعوب الديمقراطي في العنف رغم التحريض. لا شك بأن الحزب سيلعب الدور الأهم في توزيع المقاعد البرلمانية، ولا يزال الوضع حرجاً. فبعض استطلاعات الرأي تتوقع لهذا الحزب أن يحصل على ما بين 9 و11% من الأصوات. وعليه فمن المحتمل ألا يتخطى العتبة الانتخابية. فإن لم يتخط العتبة الانتخابية فإن حزب العدالة والتنمية سيشكل الغالبية في البرلمان. ولو حصل حزب الشعوب الديمقراطي على 9,2% من الأصوات كما ورد في استطلاع متروبول فسيبلغ عدد نواب العدالة والتنمية 316 بحصوله على 42,8% من الأصوات، أما إذا تخطى العتبة الانتخابية فسيكون عدد نواب العدالة والتنمية 263 أي أقل من 276.

استطلاعات الرأي ومصادقتهما

غالباً ما توصف استطلاعات الرأي في تركيا بأنها هشّة لا سيما عندما اشارت عمليات المسح العام المنصرم الى تدهور مكانة الحزب الحاكم بين الناخبين لكن تناقضت هذه النتائج مع الواقع، لا سيما وان العدالة والتنمية نال في الانتخابات البلدية 46% ونال اردوغان 52% في